ندوة مجلس الأعمال المصري الكندي

تحت عنوان:

"الاقتصاد المصري بين فرص النمو ... وتحديات الاستقرار السياسي.

بدأ د. هاني سرى الدين – رئيس هيئة سوق المال الأسبق وأستاذ القانون التجاري بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الدستور، كلمته بوصف معبرعن أزمة الحكومة الحالية في الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد الأن – بعد ثورة 25 يناير وتلخص هذا الوصف في التالي:

- "أزمة الحكم الحالي أنه يصارع الماضي القريب دون أن يصحح من أخطائه محاولا استحضار الماضي البعيد ويخاصم الحاضر بقسوة، ويتجاهل المستقبل. "

وأضاف د. هاني سرى الدين أن جميع المشاكل الاقتصادية القائمة سببها سياسي في المقام الأول ولذلك فحلها سياسي في المقام الأول أيضا وليس اقتصاديا، أي أن السياسة هي السبب والحل للأزمة الاقتصادية "فالأزمة السياسية الحالية تكمن في فكرة الفصيل السياسي المحتكر للسلطة وظهور مظاهر الحكومة الرسمية والحكومة غير الرسمية على الساحة المصرية، وهذا الوضع بالطبع مربك ولا يعد مناخ ملائم لانتعاش الاقتصاد، وبداية انتعاش الاستثمار بخلق فرص جديدة للاستثمار في مصر، وكما هو معروف فإن الترتيب التنافسي والوضع الائتماني لمصر وصل عالميا لأدنى مستوى في تاريخ مصر ويجب التحرك فورا نحو إيجاد حلول سياسية واقتصادية لحل هذه الأزمات، وبالرغم من تفاقم هذه المشاكل وظهور الأزمات السياسية والاقتصادية إلا أن الوضع الاقتصادي قابل للحل إذ أن الاقتصاد المصري بالرغم من مشاكله يتمتع بفرص كبيرة للنمو، كما يتمتع بالتنوع الحقيقي.

كما ناقش الدكتور/ هاني سرى الدين بعض القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة في شكل تلغرافات قصيرة.

وكان أول تلغراف موجه يتناول مشروع إقليم قناة السويس وهنا نبه إلى خطورة التعجل في هذا المشروع الحيوي وتكرار الأخطاء السابقة فلا نريد مشروع توشكي جديد إذ لا خطة تنمية شاملة مستفيضة تتناول جميع الجوانب لتطوير هذا الإقليم ليكون في مصلحة مصر أولا وأخيرا في إطار رؤية سياسية واقتصادية وتنموية شاملة لمصر. فحتى الآن لم تطرح الحكومة هذه الرؤية.

وثان تلغراف وجهه د. سرى الدين للحكومة يتعلق بمشروع الصكوك الإسلامية حيث أن هذا المشروع الحديث الولادة – لم يتم فيه دراسة القوانين المرتبطة به وما قد تحتويه من جوانب سلبية يمكن أن تؤدى الى كارثة لو تم تطبيقها –

فالحكومة تعاملت مع هذا القانون وكأنها تعيد اختراع العجلة خاصة أن القانون الإندونيسي الصادر عام 2008 كان شديد الوضوح في وضع ضوابط محددة لحماية المال العام وحماية حقوق الأجيال القادمة من حيث تحديد الأغراض الأساسية لإصدار صكوك التمويل وحصرها في تمويل الموازنة العامة للدولة لإقامة مشروعات البنية الأساسية فقط لا غير كما أن القانون لا يجيز إصدار الصكوك إلا بعد موافقة البرلمان وكذلك حدد القانون الإندونيسي ضوابط ومعايير تحول دون الحجز على الأصول العامة للدولة وليس كما هو الحال عليه في مصر.

وثالث تلغراف تناول كيفية معالجة قضايا ومشاكل الاستثمار بمصر حيث أن ما تمر به البلاد في الوقت الحالي حتما سوف يؤدى إلى خروج وهروب فرص الاستثمار من مصر. فلابد من تبنى فكرة العدالة الانتقالية لتحقيق الاستثمار والقائمة على المصارحة ووجود الإطار القانوني السليم بشكل واضح و شامل، و ليس بشكل عشوائي و انتقائي.